العلاقات الروسية – الأوروأطلنطية

بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية

(السياسة الدولية، العدد ١٧٠، أكتوبر ٢٠٠٧)

د. نـورهان الشيـخ

مقدمـة:

كـان لموقـع روسـيا الجغرافـى فـى أقصـى الطـرف الشـمالى الشـرقى مـن أوربـا وامتـدادها الشاسع فى آسيا (٧٥%من مساحتها) دوراً هاماً فى تنازع الهويتين الأوربية والآسيوية لتوجهاتها الخارجية. ومنذ أواخر القرن ١٧ والربع الأول من القرن ١٨ كان التأكيد على الهوية الأوربية لروسيا. فقد استطاع بطرس الأكبر قيصر روسيا من خلال حركة التحديث التى شملت مختلف القطاعات أن يقدم روسيا كدولة أوربية عصرية. ومع مطلع القرن ١٩ برزت روسيا كإحدى القوى الفاعلة فى السياسة الأوربية والدولية وذلك منذ مؤتمر فينيا عام ١٨١٥ وطوال القرن ١٩ والنصف الأول من القرن العشرين، فى وقت لم يكن للولايات المتحدة دور يذكر على الصعيد الدولى والأوربى باستثناء تدخلها فى الحرب العالمية الأولى والتى عادت بعدها إلى سياسة العزلة والانكفاء على الداخل.

ورغم محاولات القوى الأوربية الأخرى إقصاء روسيا وعزلها خوفاً من المد الشيوعى عقب الثورة الروسية عام ١٩١٧ ثم سيطرة البلاشفة على الحكم فى روسيا، ظلت روسيا فاعلاً دولياً وأوربياً هاماً. وخلال الحرب العالمية الثانية تحالفت روسيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقضاء على العدو المشترك آنذاك والمتمثل فى سياسات هتلر التوسعية التى هددت استقرار وأمن أوربا والعالم. وهو التحالف الذى لم يستمر طويلاً، فسرعان ما برز التناقض الأيديولوجى بين روسيا السوفيتية والولايات المتحدة، وكذلك صراع النفوذ داخل أوربا وخارجها حيث كان هذا بداية التدخل الأمريكى الحقيقى والمكثف فى الشئون الأوربية والدولية، لتبدأ الحرب الباردة بين قوتين عظميين تزعمت كل منهما فريق من الدول الأوربية فى إطار كتلتين شرقية شيوعية وغربية ليبرالية.

وكان الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف أول من طرح فكرة "البيت الأوربى المشترك" "Common European Home"، وهو التعبير الذى أشار إليه لأول مرة قبل توليه السلطة

وذلك فى خطابه أمام مجلس العموم البريطانى أثناء زيارته لبريطانيا فى ديسمبر ١٩٨٤. وقصد به درجة من التوحد والاندماج والتعاون بين شرق وغرب أوربا وتجاوز اختلاف أنظمتها الاجتماعية والأحلاف المنتمية إليها. ولا يعنى هذا استبعاد الولايات المتحدة حيث أعتبرها جورباتشوف جزءاً طبيعياً من الهيكل السياسى الأوربى.[1] وكان اعتراف الاتحاد السوفيتي بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوربى حالياً) كشخصية دولية وإقامة علاقات دبلوماسية معها في فبراير ١٩٨٩ بداية مجموعة من السياسات التى هدفت إلى إعادة دمج روسيا فى أوربا لاسيما إقتصادياً، دون التخلى عن مصالحها فى آسيا. وهو التوجه الذى ظل حاكماً للسياسة الروسية حتى الآن.

فقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوربية" ذات عمق آسيوى كما كان عليه الحال فى العهد القيصرى. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٢، واستضافتها ورئاستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦ دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها فى مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذى سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

فى هذا الاطار ترتبط روسيا بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوربية حيث يشكل رأس المال الأوروبي ٧٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا. كما يعتبر الاتحاد الأوربى أكبر شريك تجارى لروسيا حيث يستأثر بحوالى ٥١% من الصادرات الروسية، و٤٦% من مجموع وارداتها في عام ٢٠٠٤. ولذا فرغم أهمية القضايا الأمنية والسياسية فإن التعاون الاقتصادى يظل محتلاً مكانة الصدارة فى العلاقات الروسية الأوربية. وقد كان هذا واضحاً خلال القمة الروسية الأوربية التى عقدت فى مدينة توليباتي جنوب روسيا فى ١٧ مايو ٢٠٠٧، والتى ركزت على تجديد اتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوربى والموقع عام ١٩٩٤ وبدأ العمل به في الأول من ديسمبر عام ١٩٩٧ لمدة عشرة أعوام لينتهى في أكتوبر ٢٠٠٧.

فالقيادة الروسية تنطلق من وجود "شراكة استراتيجية" مع الولايات المتحدة وأوربا تمثل توجه عام حاكم فى السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكده الرئيس بوتين فى أكثر من مناسبة. إلا إن هذا لا ينفى وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، إنطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعتبره يمس أمنها القومى، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس خصوم يناصبوا بعضهم البعض

العداء. من أبرزها التناقض الواضح بين الموقفين الروسى من جانب والأمريكى والأوربى من جانب أخر من الملف النووى الإيرانى، ورفض روسيا تشديد العقوبات على إيران.

كذلك استياء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات "الملونة" المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق والتي مازالت روسيا تعتبرها مجالاً حيوياً لها، وإدانتها لمحاولات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرقيزستان ومولدوفا. وأيضاً تنديد الولايات المتحدة بحالة الحرية والحقوق والديمقراطية في روسيا خاصة فى الشيشان الأمر الذى يثير استياءاً شديدا من الجانب الروسي. ففى مقاله "عودة القوى السلطوية الكبرى"، رأى عازار جَت أن النظام الليبرالى الديمقراطى يواجه اليوم تحديان أساسيان. أولهما، الاسلام الراديكالى، ورأى إنه التحدى الأقل خطورة. أما ثانيهما، وهو الأكثر خطورة وأهمية من وجهة نظره فيكمن فى صعود القوى الكبرى السلطوية التى كانت تنافس الغرب فى الحرب الباردة وهى الصين وروسيا، ولكن فى إطار رأسمالى سلطوى وليس شيوعى كما كان عليه الحال من قبل. وإنهما فى ذلك تقتربان كثيراً من اليابان وألمانيا فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.[٢]

على صعيد أخر، بدء صراع فى أغسطس ٢٠٠٧ علي ثروات القطب الشمالي التى تقدر بحوالى علي ٢٥% من احتياطي العالم من النفط والغاز الي جانب احتياطي كبير من الماس والذهب والبلاتين وغيرها من المعادن، وذلك بين روسيا والولايات المتحدة والدول الأوربية المطلة عليه، وذلك بعد وضع العلم الروسي في قاع المحيط وجهود البعثة العلمية الروسية لإثبات أن سلسلة جبال لومونسوف في قاع المحيط المتجمد هي امتداد جيولوجي لروسيا بما يمكنها من إعلانها أراض روسية وفق معاهدة قانون البحار التابعة للأمم المتحدة.

يضاف إلى هذا أزمة تبادل طرد الدبلوماسيين بين روسيا وبريطانيا، والنزاعات التجارية بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي خاصة بولندا بسبب الحظر الذي فرضته روسيا على استيراد اللحوم البولندية، ورفض بولندا فى المقابل توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا. وتدهور العلاقات بين روسيا والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي سابقا وانضمت إلى الاتحاد الأوروبي. فقد أزالت أستونيا في شهر إبريل ٢٠٠٧ النصب التذكاري الخاص بتحرير القوات السوفيتية تالين عاصمة أستونيا مما أثار روسيا. كما أعلنت ليتوانيا معارضتها لتوقيع الاتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة والتعاون الجديد مع روسيا. هذا فضلاً عن القانون الذي أقرته لاتفيا مؤخرا والذي يحرم الروس فيها من الحق في الحصول على التعليم المتكامل باللغة الأم باعتبارهم "لا مواطنين" وهو المصطلح الذى ترى روسيا إنه عنصرى واستخدم لأول مرة في وثائق الحزب النازي في ألمانيا.[٣]

وسوف يتم التركيز فى هذا الاطار على ثلاثة قضايا أساسية تمثل جوهر الخلاف بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوربى من جانب أخر، وتمس صميم الأمن الروسى والأوربى فى آن واحد، وهى: قضية الدرع المضاد للصواريخ، وقضية كوسوفو، وأمن الطاقة.

ولاشك إن فهم وتحليل السياسة الروسية تجاه دول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة وموقفها من القضايا السابقة يقتضى الإجابة أولاً على تساؤل هام ألا وهو: هل روسيا قوة كبرى؟ وهل استعادت روسيا موقعها فى النظام الدولى كفاعل حاكم فى السياسة الدولية؟ وما هى رؤية القيادة الروسية لدور روسيا وحدود هذا الدور؟

موقع روسيا فى النظام الدولى:

لقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات السبع الماضية، وذلك بالنظر إلى الانجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التى تم خلالها. فمنذ أواخر الثمانينات وطوال التسعينات من القرن الماضى، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى، وتراجع الدور الروسى دولياً وأقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى فى منطقة كومنولث الدول المستقلة التى هى مجالها الحيوى وأكثر المناطق مساساً بأمنها القومى.

ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الرئيس الروسى فلاديمير بوتين إستراتيجية لإعادة البناء الداخلى والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا دولياً وإقليمياً. فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة الاقتصادية التى واجهتها فى أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات متزايدة من الانتعاش الاقتصادى، وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد الروسى معدل نمو بلغ ٧% سنوياً منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً فى الميزان التجارى بلغ ١٤٠.٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦. كما بلغ احتياطى روسيا من الذهب والعملات الصعبة ٣٠٩.٥ مليار دولار فى فبراير ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثانى أكبر احتياطى عالمى. وأصبح الروبل الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل. كما أصبحت روسيا بين بلدان العالم الستة الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠٠٦. وهى على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بنهاية عام ٢٠٠٧.

على صعيد أخر استطاع بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للأخرين، أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلى عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليمينى الليبرالى. مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسى لم تشهدها روسيا منذ السبعينات. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالى لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً. من ناحية أخرى، استطاع بوتين إستعادة هيبة الحكومة المركزية وقبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين.

كذلك، حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ. فتم دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء فى تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسى بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣. كما تم الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. فخلال الشهور السبع الأولى فقط من عام ٢٠٠٧ حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الأسلحة الجديدة. كذلك، نجحت روسيا فى استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح فى العالم ١٢٦ر٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وفقاً للتقديرات الروسية المعلنة (٧ مليارات دولار وفقاً لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينات. كما تم تخصيص أكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية والتى تضم ١٤ قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسى وانتعاش اقتصادى واضح أدى إلى تفعيل ملحوظ فى سياستها الخارجية وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين فى استعادة "مكانة روسيا فى مصاف القوى الكبرى" كما أعلن عند توليه السلطة. كما عادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقفاً واضحة فى العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

فمكانة روسيا كقوة كبرى ودورها الفاعل فى النظام الدولى أصبح أمراً لا ريب فيه. إلا إن رؤية القيادة الروسية لهذا الدور ومحدداته وحدوده تختلف كثيراً عما كان عليه الحال خلال فترة الاتحاد السوفيتى السابق. فالسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية حيث تحكمها المصالح الوطنية اقتصادية كانت أو أمنية، وفى إطار رؤية تنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة

مع الولايات المتحدة كما كان الحال فى ظل الاتحاد السوفيتى، ولا التبعية كما كان الحال فى فترة الرئيس يلتسين. وأن روسيا دولة أوربية ذات عمق آسيوى واضح، ومن ثم فهى تنتمى لكلا المحيطين ليس فقط جغرافياً ولكن سياسياً واقتصادياً وربما اجتماعياً وثقافياً. وفيما يتعلق بأوربا خاصة، ترى القيادة الروسية أن روسيا في أوربا، وأمريكا خارجها، وهو ما يعنى أن التقارب بين روسيا وأوربا أمراً حتمى وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة ويتعين أن تكون العلاقات مع أوربا أوسع نطاقاً مما هى عليه.

الأمر الذى يعيد للأذهان الدور الروسى فى إطار روسيا القيصرية ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول "الأوربية" الفاعلة فى النظام الدولى، ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمى المباشر، والعزوف عن التدخل فى الشئون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.(٤)

وأصبح من الراسخ لدى القيادة الروسية إنه لم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تتقدمهم الولايات المتحدة. وترتبط روسيا بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة والدول الأوربية من الصعب التضحية بها حتى فى أكثر القضايا مساساً للمصالح الروسية كما حدث فى التدخل الأمريكى فى عدداً من دول الاتحاد السوفيتى السابق لا سيما آسيا الوسطى والقوقاز، بل ومحاولات التدخل الأمريكى فى القضية الشيشانية ذاتها رغم ما تمثله من خصوصية لروسيا.

فى هذا السياق يظل هناك حداً لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بين الجانبين، حيث تحرص البلدان وخاصة روسيا على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية والسلوك اللفظى الرافض للسياسة الأمريكية دون أن يصل الأمر حد المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين. ومن ثم فإن أى رهان على موقف روسى رادع تماماً للسلوك الأمريكى هو تصور خاطئ طالما ظلت السياسة الأمريكية قائمة على استخدام القوة العسكرية المباشرة. فالدبلوماسية والسلوك اللفظى لا يردعان القوة العسكرية ولا يمكن وقف قوة عسكرية إلا بقوة رادعة موازية. ويتأكد ذلك من استعراض الموقف الروسى من القضايا التالية.

أولاً: قضية الدرع المضاد للصواريخ:

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التى اتخذها الرئيس السوفيتى جورباتشوف فى هذا الصدد حجر الزاوية فى التقدم الملحوظ فى العلاقات الروسية الأمريكية منذ منتصف الثمانينات والذى وصل حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين منذ انهيار الاتحاد السوفيتى.(٥)

وقد كان انسحاب الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتى السابق، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكى الروسى الذى بنى عليها. الأمر الذى دعمته قضية الدرع المضاد للصواريخ. وهى الأزمة التى فجرتها خطة الولايات المتحدة التى أعلنتها فى يناير ٢٠٠٧ لإقامة درع مضاد للصواريخ يتضمن نظام لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. ويقوم الدرع الصاروخي على نظام الإنذار المبكر، وهو مصمم لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكى وعبر الرئيس الروسي بوتين في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة بأنها "تستهتر في اللجوء إلى القوة"، وأن هذا النظام "موجه ضد شئ غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدى إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم"، وإنه "إذا أصرت الولايات المتحدة على نشر أنظمة الدفاع الصاروخي في أوربا، فقد تكون أوربا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية عن ذلك".(٦) وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوربا إلى قسمين، وأن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوربا.

هذا الهجوم الدبلوماسى الروسى على المشروع الأمريكى كُلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً فى ١٤ يوليو ٢٠٠٧ يقضى بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وُقعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ من جانب أعضاء حلفى الأطلنطى ووارسو (سابقاً) وعلى رأسهم روسيا والولايات المتحدة. وأُعتبرت فى

حينها تأريخاً لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية فى سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوربى حيث تهدف الى الحفاظ على التوازن العسكرى فى أوربا من خلال وضع قيود على فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول حلفى الأطلنطى ووارسو ويتضمن ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية. الأمر الذى عزز من تراجع شبح الحرب عن أوربا التى كانت دوماً ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى.(٧)

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. ويتضمن ذلك توقف روسيا عن تزويد حلف الاطلنطي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية فى أوربا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد القوات المسلحة الروسية فى أوربا ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.

تلى ذلك استئناف روسيا فى أغسطس ٢٠٠٧ لدوريات القاذفات الروسية بعيده المدي (تي يو ١٥٠ وتي يو ٩٥) الملقبة بالدببة والقادرة علي حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام ١٥ عاما مما يمثل تهديدا استراتيجيا لواشنطن وحلفائها خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولايه الاسكا الأمريكية. تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكره تفاهم مع سوريا يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة فى ميناء طرطوس السورى، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط التى كان الاسطول السادس الامريكي يسيطر عليه وحده.

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين لاسيما فى الولايات المتحدة على أن الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ لا يمثل تهديداً لروسيا خاصة وأن روسيا نجحت فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخى الأمريكى المزمع إنشاءه. وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول–إم (إس إس –١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤، وكان أخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذو رؤوس متعددة من طراز (أر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧. إلا إنه يظل للجانب الروسى حججه ومبرراته التى يمكن على ضوئها تفهم الموقف الروسى.

أولها، يتعلق بمكانة روسيا ورغبة القيادة الروسية فى التأكيد على كونها لاعبا دوليا لايمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى دون مشاركة فعالة من جانبه. ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في يونيو ٢٠٠٧ قدم بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضاً يقضي باستخدام

موقع رادار روسي في أذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاءه فى التشيك. وخلال لقاء بوتين وبوش في ولاية مين في يوليو ٢٠٠٧ اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادارية أخرى قيد الانشاء في منطقة كراسنودار جنوب روسيا. وهو ما يؤكد أن روسيا لا ترفض المشروع من حيث المبدأ ولكنها ترفض انفراد الولايات المتحدة بتنفيذه وتأكيد هيمنتها ونفوذها فى منطقة مازالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى الروسى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوربا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفييتى سابقاً وروسيا حالياً وأى محاولات للعدوان عليها من غرب أوربا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوربا لروسيا، ومن ثم سعيها للسيطرة وبسط نفوذها عليها ليس فقط كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوربا ولكن للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الأثنية أو الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوربا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوربا وروسيا. وفى هذا الإطار، حرص الاتحاد السوفييتى على استمرار هيمنته على منطقة أوربا الشرقية، حتى ولو باستخدام القوة فيما عرف بعقيدة برجينيف والتى تقضى بحق موسكو، بل وواجبها، فى التدخل العسكرى لمساندة النظم الاشتراكية ومساعدة أى دولة تواجه الاشتراكية فيها تهديدا. فقد أكد برجينيف عقب التدخل السوفييتى لقمع التمرد فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ أن موسكو ستحافظ على وضعها فى شرق أوربا حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب عالمية ثالثة. وكانت دول أوربا الشرقية الست الحليفة للاتحاد السوفييتى فى فترة الحرب الباردة (رومانيا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، بولندا) بمثابة المجال الحيوى للاتحاد السوفييتى ومنطقة نفوذه الأساسية. وتسعى روسيا حالياً إلى الحيلولة دون وقوع المنطقة بالكامل تحت الهيمنة الأمريكية واقتلاع بقايا النفوذ الروسى بها.[٨]

ثانيها، عدم توقيع دول حلف الأطلنطى على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا التى وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي باسطنبول عام ١٩٩٩، والتى تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التى أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروس وقازاقستان وأوكرانيا، ورفضت دول حلف الأطلنطى (٢٦ دولة) القيام بذلك وأصرت على وجوب تنفيذ روسيا

لما يطلق عليه "التزامات اسطنبول" أولاً وهى سحب القوات الروسية من مولدوفا وجورجيا المجاورتين لروسيا رغم الرفض الروسى التام لذلك.[٩]

ثالثها، ينبع من منظور أوسع للقيادة الروسية يتعلق بقضية توسيع حلف الأطلنطى وتعزيز قدراته الدفاعية وما يمثله ذلك من تهديد على الأمن القومى الروسى والمصالح الروسية. فعلى حين تم حل حلف وارسو رسمياً فى يوليو ١٩٩١، لم يتم حل حلف الأطلنطى رغم كونه رمزاً للحرب الباردة، ولم تنجح الضغوط الأوربية التى قادتها فرنسا فى ذلك حيث أصرت الولايات المتحدة تدعمها بريطانيا على استمرار الحلف تأكيداً على استمرار دورها الفاعل فى أوربا، وأن هذا الدور لم ينتهى بانهيار الاتحاد السوفيتى. وقامت الولايات المتحدة فى هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف فى فترة ما بعد الحرب الباردة تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفى قمة حلف الأطلنطى مارس ٢٠٠٤ تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية (أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم إن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للإنضمام للحلف. صاحب ذلك تبنى البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية وقيام الحلف بعمليات تحديث عميقة وواسعة النطاق للمنشآت العسكرية الأساسية على أراضي دول البلطيق التي انضمت إليه. ولم تكتفى الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف ونفوذه تجاه روسيا، وإنما شرعت فى تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضاد للصواريخ. الأمر الذى جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريبا في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الإستراتيجية.

وقد رأى ميخائيل مارجيلوف رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان) بأن توسيع الناتو يجري طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين والتي نصت على إبعاد روسيا الى أعماق أوراسيا فى شمال شرقي القارة وإضعاف ما يسمى بـ"أهمية موقعها الوسطي". وأن روسيا يتم احتواءها من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برنامج حلف الأطلنطى "الشراكة من أجل السلام" الذى يضم ٤٦ دولة مع تحويل الشراكة الى تعاون عسكري، أما قبول دول البلطيق في الحلف فلا يمثل زحفاً من جهة الشمال الغربي فحسب بل ودعماً للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول".[١٠]

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧ وجه الرئيس الروسى فلاديمير بوتين انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة الذى يكاد

يكون غير خاضع للسيطرة فى العلاقات الدولية .. وتجاوزها حدودها الوطنية فى كل اتجاه. وحذر بوتين من أن قيادة الولايات المتحدة " لعالم احادى القطب" غير مقبول، وأدى الى المزيد من الحروب والصراعات فى العالم. ورأى أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين أن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف اليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الارهاب وأسلحة الدمار الشامل".

إنّ تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكى في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطى ونشر الدرع المضاد للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هى انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما الى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

ثانياً: قضية استقلال كوسوفو:

إقليم كوسوفو جزءا من جمهورية صربيا التى كانت بدورها جزءاً من يوجوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوجوسلافيا ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا إنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٩، وذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوّات حلف شمال الأطلنطي ضدّ القوّات الصربية لوقف النزاع المسلح بينها وبين جيش تحرير كوسوفو الألبانى، والذى اندلع عام ١٩٩٨ مصحوباً بحملة تطهير عرقى ضد الأثنية الألبانية التى تشكل حوالي ٩٠% من تعداد الإقليم البالغ مليونين نسمة.

وترغب الأغلبية من ذوي الأصول الألبانية فى الانفصال عن صربيا انفصالاً تاماً. غير أن الصرب ينظرون إلى الإقليم – الذي مازال يعتبر رسميا جزءا من صربيا – باعتباره مهد حضارتهم، ويعارضون أي حل يقود لاستقلال كوسوفو عن صربيا، وقد أعلن الرئيس الصربي بوريس تاديتش مراراً إنه لن يقبل استقلال إقليم كوسوفو. وذلك رغم تطلع جمهورية صربيا إلى عضوية الاتحاد الاوربي، المشروطة أساسا بتسوية القضية. كما تعارض الأقلية الصربية فى الإقليم ذاته استقلاله أيضاً ويروا إنه يعنى بالنسبة لهم الهلاك أو الهجرة منه. وقد أدى هذا التباين الواضح بين موقف ألبان كوسوفو المطالبين بالاستقلال الكامل وصربيا الرافضة لذلك نهائياً إلى فشل المفاوضات بينهما والتى أجريت في فيينا في ظل الوساطة الدولية واستمرت طول عام ٢٠٠٦.

وقد هددت روسيا دوماً، وما زالت، باستخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار من شأنه وضع الإقليم على طريق الاستقلال عن صربيا. كان أخرها رفض روسيا القاطع فى يوليو ٢٠٠٧ لمشروع قرار أمريكي أوربي بشأن إقليم كوسوفو ينهي وجود الأمم المتحدة في الإقليم ويجعل ممثلين أوربيين مسئولين عن إدارته، الأمر الذى سيقلص دون شك من نفوذ مجلس الأمن ومن ثم نفوذ روسيا فيما يتعلق بتسوية القضية. كما أعطى مشروع القرار ألبان كوسوفو والأقلية الصربية بالإقليم أربعة أشهر للتوصل إلى اتفاق فيما بينهما، وفي حال فشل التوصل إلى اتفاق يكون من حق كوسوفو الاستقلال تحت الحماية الدولية على أن تحصل على الاستقلال الكامل مستقبلاً. وكان هذا المشروع تعبيراً عن الخطة التى كان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى إقليم كوسوفو، مارتي أهتيساري، قد تقدم بها في نهاية مارس ٢٠٠٧، والتى تسعى لمنح إقليم كوسوفو استقلالا دوليّاً بشكل يسمح بالإشراف عليه خلال الفترة الأولى من تطبيقه. وصرح المندوب الروسي لدى

الأمم المتحدة فيتالي تشوركين بأن نص مشروع القرار المعدل هو بمثابة خطوة تتخذ خلسة نحو استقلال كوسوفو. وإنه من الضرورى إعطاء مزيد من الوقت لجهود التفاوض بين سكان كوسوفو للتوصل إلى اتفاق مقبول من الطرفين حيث ترى روسيا ضرورة إجراء محادثات جديدة بين كوسوفو وصربيا تحت إشراف وسيط جديد غير متحيز. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن "روسيا ستقبل أي قرار يقوم على أسس الاتفاق بين الجانبين. أما أي قرار آخر (لا تقبله صربيا) فلن يتم من خلال مجلس الأمن الدولي".[١١] وتنطلق روسيا فى موقفها السابق تجاه قضية كوسوفو من مجموعة من الاعتبارات.

أولها، ضرورة احترام قواعد القانون الدولى التى تقضى باحترام الحدود القائمة بين الدول والسلامة الإقليمية لكل دولة. وكذلك التمسك بقرار مجلس الأمن الدولي ١٢٤٤ الذي صدر في عام ١٩٩٩ بشأن كوسوفو وينص على احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضي لصربيا، كما ينص على تهيئة الظروف الديمقراطية الأساسية الضرورية للبت بصورة نهائية في صفة الإقليم مستقبلا. وقد أكد الرئيس بوتين "إنه لا يمكن بناء السلام في أوربا بدون مراعاة القواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ اتفاقية هلسنكي".[١٢]

ثانيها، أن منح الاستقلال لإقليم كوسوفو من شأنه تشكيل سابقة خطيرة تدعم نزعات الانفصال في غيره من أنحاء العالم، ويجعل من مصدر إلهام لشعوب شمال القوقاز فى روسيا التي تسعى هى الأخرى إلى الاستقلال وإقامة دولها.

ثالثها، أن الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة يتعاملان بإزدواجية فى المعايير مع القضايا الإقليمية والدولية. فعلى حين يتعاملان مع قضية كوسوفو انطلاقاً من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فإنهما يتعاملان مع قضية أبخازيا وفقاً لمبدأ حماية وحدة الأراضي الوطنية الجورجية. وترفض روسيا هذه الإزدواجية، كما ترفض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فيما يتعلق بإقليم كوسوفو.

رابعها، الروابط القومية (السلافية) والدينية (الارثوذكسية) بين روسيا والصرب، والتى اكتسبت اهتمام متزايد منذ انهيار الاتحاد السوفييتى وتفاقم الأزمة فى البوسنة حيث تصاعدت مطالب المعارضة فى روسيا، خاصة ذوى الاتجاه القومى، بضرورة مساندة الصرب وإحياء الحركة الداعية الى وحدة الشعوب السلافية Pan-Slavism والتى ترجع بجذورها الى القرن التاسع عشر الذى شهد عدة اجتماعات لأنصار هذه الحركة منها اجتماع براغ عام ١٨٤٨، وموسكو عام

١٨٦٧ بهدف توحيد الشعوب السلافية فى روسيا والصرب. وقد كان تورط روسيا فى الحرب العالمية الأولى دفاعاً ومساندةً للصرب فى مواجهة الإمبراطورية النمساوية.

خامسها، الضغوط الداخلية المؤيدة للصرب. ففى يونيو وديسمبر ١٩٩٢ أصدر البرلمان الروسى عدة قرارات تقضى بضرورة أن يقوم وزير الخارجية بمحاولة تخفيف العقوبات المفروضة على الصرب، وأن تستخدم روسيا حق الفيتو ضد أى محاولة للتدخل العسكرى الغربى فى يوجوسلافيا. وقد أدى هذا إلى اتخاذ روسيا، منذ نهاية عام ١٩٩٢، مواقف تعبر عن تأييدها الصريح والمعلن للصرب، والسعى من أجل تخفيف العقوبات المفروضة عليها، ومعارضة أى عمليات عسكرية من جانب حلف الأطلنطى ضد الصرب. من ناحية أخرى، هناك تأييد شعبى واضح للصرب داخل روسيا أتخذ صورة مظاهرات عارمة اجتاحت روسيا منددة بضربات حلف الاطلنطى عام ١٩٩٩ ضد الصرب، كما تكررت محاولات الهجوم على السفارة الامريكية فى موسكو. ونددت المعارضة من ذوى الاتجاهات القومية والشيوعية التى كانت تهيمن على مجلس الدوما (المجلس الادنى فى البرلمان) بضربات حلف الاطلنطى، وهددت برفض التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت٢) الموقعة مع الولايات المتحدة، وطالبت بالخروج على نظام العقوبات المفروضة على الصرب وتزويدها بالأسلحة الحديثة التى تمكنها من التصدى لضربات حلف الاطلنطى. ولكن رغم تأييد روسيا للصرب، بل وقرارها بإرسال عددا من القطع البحرية الاستطلاعية الى البحر الادرياتيكى لمراقبة الاوضاع فى كوسوفو، فإنه كان واضحا منذ البداية أن روسيا لن تتورط عسكريا فى النزاع، وهو ما أعلنه الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين صراحة، وأن الجهود الروسية سوف تتركز على الضغط على الولايات المتحدة وحلف الاطلنطى لوقف ضرباته للصرب ومحاولة الوساطة لتسوية الأزمة سلميا.

انطلاقا من الاعتبارات السابقة، فإن انحياز روسيا للموقف الغربى ضد الصرب فى أزمة كوسوفو لايعنى فقط تخليها عن حليف أساسى، ولكن تقويض نفوذها فى منطقة البلقان ذات الأهمية الحيوية لروسيا، وتراجعا لمكانتها على الصعيد الدولى. ومن ثم كان التأييد الروسى لجمهورية صربيا ورفضها لأى تسوية لا تقبلها صربيا.

وعلى ضوء المعارضة الروسية لاستقلال الإقليم فإن هناك خيارين أساسيين لتسوية القضية. الأول، الدعوة للاقتراع على مشروع قرار يقضى باستقلال الإقليم والذي من المتوقع أن تستخدم روسيا ضده حق النقض (الفيتو). أما الثاني فهو المضي قدما نحو حصول كوسوفو على

الاستقلال عن جمهورية صربيا بعيدا عن مجلس الأمن. وعلى حين تستطيع روسيا أن تمنع إصدار قرار دولي يسمح باستقلال كوسوفو، إلا إنها لا تستطيع الحيلولة دون اعتراف الولايات المتحدة والدول الأوربية وغيرها باستقلال الإقليم فعلا.

ثالثاً: أمن الطاقة:

تعتبر روسيا عملاقاً فى مجال الطاقة فهى تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٤.٦% من الاحتياطي العالمي). كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعى حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١.٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧.٥ %من الاحتياطي العالمي). الأمر الذى مكنها من أن تتقدم لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم عام ٢٠٠٦، والدولة الأولى في العالم في تصدير الغاز والثانية في تصدير النفط ومشتقاته بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم بعد المملكة العربية السعودية. ويسهم النفط بنحو ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي ٨٠% من إجمالي الصادرات الروسية.

فى هذا الاطار، يعتبر قطاع النفط الدعامة الأساسية لنهوض الاقتصاد الروسى من كبوته على النحو السابق بيانه، وعليه تُعقد الأمال فى مزيد من النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعى فى المستقبل. فلا مستقبل حقيقى لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمى توفر روسيا من خلاله عوائد تكفى لتطوير باقى قطاعات الانتاج وتحقق التحسن المنشود فى مستوى دخل المواطن الروسى والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها. وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجى وتطوير قدرتها الدفاعية وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولى والإقليمى.

ولذا فإنه رغم استمرار سياسات الخصخصة فى عهد الرئيس بوتين فإنه كان هناك توجه حاسم نحو بقاء الصناعات الخاصة بالطاقة تحت السيطرة شبه الكاملة للدولة واحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة لقطاع الطاقة فى روسيا وأبرزها شركة "غاز بروم" فى مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" النفطية التى بلغ متوسط الإنتاج اليومي لها من النفط ١٫٩٨١ مليون برميل عام ٢٠٠٧. والشركتان من مؤسسى بورصة سان بطرسبورج للمواد الخام، والتي يتوقع نقل

تداول العقود الآجلة على النفط الروسي الخام REBCO إليها من نيويورك، ويتم تسجيل البورصة في سبتمبر – أكتوبر ٢٠٠٧ لتبدأ المعاملات فيها رسميا في عام ٢٠٠٨، وذلك برأس مال قدره ٥٠ مليون دولار.[١٣]

على صعيد أخر كان هناك حرص على دعم القدرة التنافسية للشركات الروسية فى الخارج، وتنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز لمختلف الأسواق، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى. فوفقاً لتصريح لرئيس شركة "لوك أويل" وحيد أليكبيروف تمتلك الشركة حوالي ألفي محطة لتعبئة الوقود فى الولايات المتحدة، وحوالي ٦٠٠ محطة فى أوربا. وتقوم الشركة خلال عام ٢٠٠٧ بتبديل اللافتات على محطات الوقود فى الولايات المتحدة من Getty و Mobil الأمريكيتين إلى Lukoil تأكيداً على ترسيخ أقدامها فى السوق الأمريكية.[١٤]

كذلك تمثل الدول الأوربية سوقاً هامة للنفط الروسى حيث تقوم روسيا بإمدادها بثلث احتياجاتها من الغاز والنفط، وأبرزها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام ٢٠٢٠ حوالي ٧٠% من احتياجات القارة الأوروبية.[١٥]

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً فى العلاقات الروسية الأوربية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوربي بشان التنسيق فى مجال الطاقة. أهمها المجلس الدائم للشراكة فى مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوربي والذى عقد جلسته الأولى فى أكتوبر ٢٠٠٥. واللقاء التنسيقى الدورى "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسى والمفوض الأوربي لشئون الطاقة.

وتتبع روسيا إستراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها فى سوق النفط الأوربى وإحكام قبضتها على شبكات نقل النفط وتوزيعه بها.

أولها، المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوربا والولايات المتحدة فى مجال النفط والغاز الطبيعى، وأبرزها:

- مشروع أنبوب النفط بروجاس–الكسندروبوليس، وتم توقيع الاتفاق بشأنه بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بورجاس البلغاري ومنه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية ثم إلى دول أوربا الغربية. ليصل بذلك طول الأنبوب إلى حوالي ٢٨٠ كم يضخ فيه ٣٥ – ٥٠ مليون طن بترول فى السنة وتبلغ تكلفته حوالى مليار دولار. ويعتبر هذا الخط خطوة

هامة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوروبا، خاصة أن هذا الأنبوب يوفر الإمكانية لاختصار طرق نقل النفط عبر مضيق البوسفور، ويمنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط وأوربا. من ناحية أخرى، يحقق هذا الخط عائدات سنوية لبلغاريا تزيد عن ملياري دولار، كما سيؤدى إلى خفض أسعار الواردات النفطية لأوروبا. ووفق الاتفاقية الموقعة ستقوم الدول الثلاث بتأسيس شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها ٥١%، بينما ستكون حصة كل من اليونان وبلغاريا ٥، ٢٤%.

- فى مارس ٢٠٠٧ اتفقت شركة غازبروم الروسية ومؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام ٢٠١٢. وتقدر السعة التخزينية للمستودع بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع فى أوربا. وتبلغ حصة روسيا فى المشروع ٧٥%، وتسيطر بلجيكا على نسبة ٢٥% المتبقية.(١٦)

- مشروع أنبوب الشمال الأوربي الروسي الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز ١٢٠٠ كم. ومن المقرر ان يبدأ تشغيل الأنبوب فى عام ٢٠١٠.

- فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٧ أبرمت شركة "غازبروم" اتفاقاً مع ائتلاف الطاقة الإيطالي "إي إن آي"، يتم بموجبه بناء خط لأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوربا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع "نابوكو" الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأميركية لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوربية.

- كذلك أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips الأمريكية أطلقت عليها "ناريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو– بيتشوار للنفط والغاز فى شمال الشطر الأوربي من روسيا والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ٧٠% من أسهم الشركة فى حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٣٠% فقط.

- يضاف إلى هذا مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوربا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح، والذى يتم نقله عبر خط "التيار الأزرق". وجاري بحث مشروع لمد خط أنابيب أخر فى قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوربا عبر تركيا.

ثانيها، التغلغل فى قطاع النفط فى عدد من الدول الأوربية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات من أهمها الخطوات التى اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من ١٢ مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراءها ٧% من رأس مال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد ٨ مليارات مكعب من الغاز الجزائري إلى أوربا، عبر خط أنابيب "ميد جاز" الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.

ثالثها، السعى للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوربا. ففي مايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من قازاقستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس القازاقى نزاربايف لزيادة كميات النفط القازاقي المصدرة عبر روسيا إلى أوربا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خطوط أوديسا– برودي– جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع. الأمر الذى يرجح دوراً للمشروع كشبكة احتياطية لنقل النفط القازاقى والروسى إلى الأسواق الخارجية وليس منافساً للخطوط الروسية. أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركمانى الجديد بيردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوربا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديداً في مجال تصدير الغاز.

من ناحية أخرى، وفي هذا السياق، جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والتي ستحصل بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سيردينيا. إضافة إلى إمكانية انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدجاز" من الجزائر إلى إسبانيا. كما تدور مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع لتسييل الغاز في روسيا. حيث تحتاج غاز بروم إلى شريك يساعدها على إنشاء مصنع على شواطئ بحر البلطيق، سيتم تصدير إنتاجه إلى أمريكا الشمالية.[١٧]

وإزاء هذا النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوربية وبدرجة أقل الأمريكية، ونظراً لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعى ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد إستراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف ليس فقط الاتحاد الأوربى ولكن الولايات المتحدة أيضاً وربما بدرجة أكبر، من استخدام إمدادات النفط كسلاح سياسى من جانب روسيا فى مواجهة أوربا والولايات المتحدة. خاصة بعد الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ عن أوكرانيا، وعام ٢٠٠٧ عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق القسم الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو خُمس صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا؛ الأمر الذى تسبب في نقص إمدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا. وذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتان على الحصول عليهما من روسيا بذات الأسعار التى تقل كثيراً عن أسعار السوق، فى حين شددت الشركات الروسية على ضرورة بيع النفط والغاز إليهما بذات الأسعار التى تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوربي.[١٨] وقد دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون وتبادل فتح أسواق النفط الأوربية مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار.[١٩]

فى هذا الاطار، دعا نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة حلف الأطلنطى التي عقدت عام ٢٠٠٦ إلى تنويع موارد الطاقة لأوربا، ورأى إنه "ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية، إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسي، سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة احتكار نقلهما وترحيلهما".[٢٠]

كما أعلن الاتحاد الأوربي مراراً عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من أسيا الوسطي والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز "باكو – تبليسى – جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقى والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوربا. وقد انشأ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. ومشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلي، يقدر له أن ينقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوربا.[٢١] كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٢ فى السنة ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١، إلا

إن تطورات قضية البرنامج النووى الإيرانى قد تؤثر على هذا المشروع. ولكن رغم علو نبرة الخطاب الأوربي الأمريكي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوربية وطرح العديد من المشروعات فى هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفاً ومحدوداً.

وقد نفى الرئيس بوتين فى مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص وارداتها من الطاقة الى أوربا، وأكد أن "أوربا شريك طبيعي ومناسب لروسيا". وأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الأوربية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة ماذا عن الاسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟" "عندما تستثمر الشركات الأوربية في الخارج، تسمي ذلك استثمارا وعولمة، بينما عندما يفعل الروس نفس الشيء يسمى ذلك توسعا."(٢٢)

كذلك أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبداً أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة.(٢٣)

فرغم أن أمن الطاقة للاتحاد الأوربى يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسى المتزايد بوضوح فى أسواق النفط فى أوربا والولايات المتحدة مازال اقتصادياً بحتاً ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط على وجه الخصوص والذى تعتبره روسيا مورداً هاماً واستراتيجياً لإقتصادها القومى ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن النفط يعتبر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسياً إذا أرادت القيادة الروسية ذلك إلا أنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.

خاتمة:

إن التحليل السابق للسياسة الروسية تجاه الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة يبرز مجموعة من الحقائق الأساسية:

أولها، بروز أبعاد ومفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكرى بمعناه التقليدى، أهمها أمن الطاقة، وأن حروب الغد ستكون دفاعاً عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن. ولعل الاحتلال الأمريكى للعراق هو "بداية" هذا التوجه فى السياسة الدولية. الأمر الذى يعيد للأذهان الاستعمار بمعناه التقليدى للسيطرة على الثروات الطبيعية للأمم والشعوب.

ثانيها، إن السياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية بل والسياسية عن السياسة الأمريكية ذاتها. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أى دولة ألا وهو العائد الاقتصادى من التعاون فى أى مجال بما في ذلك المجال العسكرى.

ثالثها، زوال التناقض الأيديولوجى بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتى وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الاستراتيجية" القادرة على إحتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذى يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومى. فلم يعد هناك شرق أو غرب ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا. ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة والتى تقتصر غالباً على الوسائل الدبلوماسية والسلوك اللفظى، ولا يجب علينا المراهنة على موقف روسى يمثل تحول جذرى عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

رابعها، رغم هذا فإن هناك فجوة قائمة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسى المتوازن من عديد من القضايا التى ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، وترى فى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل. ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكى والنشاط الدبلوماسى الواضح لروسيا مؤخراً وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية فى العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على إنه عودة لزمن الحرب الباردة أو تغيراً

جذرياً فى السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدى الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية سواء فيما يتعلق بالقضايا الأوربية أو غيرها من القضايا.

لقد عادت روسيا كقوة كبرى ولكن برؤية وأولويات مختلفة لسياستها الخارجية تكاد تختلف جذرياً عن تلك التى حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعون عاماً، وهى لا تطمح إلى مناوئة الولايات المتحدة وإنما إلى حماية مصالحها وأمنها القومى بمفهومه الواسع.

الهوامش

1. Mikhail S. Gorbachev, Perestroika, (New York: Harper & Row Publishers, 1987), p. 191.

   Mark Webber, The International Politics of Russia and the Successor States, (New York: Manchester University Press, 1996) p. 34.

2. Azar Gat, The Return of Authoritarian Great Powers, Foreign Affairs, vol. 86, no.4, July/August 2007.

3. Novosti Press, 18/5/2007

4. Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 1- 7.

   Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 8-12.

   Yevgeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 13 - 22

5. Walter LaFeber, America, Russia and the Cold War (1945 - 1992), (New York: McGraw-Hill, 1993), Seventh Edition, pp. 324 - 325.

6. Novosti Press, 3/6/2007.

7. Larrabee, Stephen F., The New Soviet Approach to Europe, in Fleron, Frederic; Hoffmann, Erik P. & Laird, Robbin F. (eds.), Soviet Foreign Policy: Classic and Contemporary Issues, (New York: Aldine de Gruyter, 1991), p. 656.

8. Dawisha, Karen, "Gorbachev and Eastern Europe", World Policy Journal, vol.III, no.2, (Spring 1986), pp.279-280.

   Surikov, Boris, SDI: Key to Security or Disaster?, (Moscow: Progress Publishers, 1988), pp. 37-82

9. Novosti Press, 15,19 /7/2007

10. Novosti Press, 23/2/2004

11. Novosti Press, 17/7/2007

12. Novosti Press, 9,16/7/2007

13. Novosti Press, 7/8/2007

14. Novosti Press, 8/8/2007

١٥. جانا بوريسوفنا، هل تصبح الطاقة سلاحاً جديداً؟، البيان الإماراتية، ٧ /٨/ ٢٠٠٧

١٦. الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٣/٨

١٧. جانا بوريسوفنا، تعاون روسيا مع أوروبا في مجال الطاقة، نوفوستى، ٢٤ /٣/ ٢٠٠٧.

18.Yuliya Tymoshenko, Containing Russia, Foreign Affairs, vol. 86, no.3, May/June 2007.

19. Novosti Press, 21/10/2006

٢٠. أدريان كاراتنسكي، روسيا وتكريس الهيمنة على إمدادات الطاقة الأوروبية، ٢٠٠٧/٧/٩.

٢١. المرجع السابق.

22.Novosti Press, 28/4/2006

23.Novosti Press, 3/8/2007